مكتبة الملك عبد اللّٰه بن عبد العزيز الجامعية

مخطوطة

غاية المرام في شرح بحر الكلام

المؤلِّف

الحسن بن أبي بكر المقدسى الحنفي

المملكة العربية السعودية


وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات


تأليف سنة ١٠٠٢هـ
ونسخ سنة ١١٤٤هـ



١٤
صاحبه محمد افندي ازهري
٤٨
٩٢
٧٧
١٦٩

كتاب شرح غاية المرام للشيخ الامام العلامة
والبحر الهمام الفهامة الحسن بن ابي بكر القدسي الحنفي
علي بحر الكلام للامام المحقق والهمام المدقق
ابي المعين النسفي عاملهما الله تعالي
وايانا بلطفه الخفي بمنه
وكرمه ووعده الوفي
امين امين
امين

وفيه بحر الكلام وشرح تعليم المتعلم

دخل في سلك ملك
عبد جالس العلماء وتراب
اقدام الفقرا ابراهيم
ابن محمود البروسوي
عفي عنهما المعبود

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نقتي ورجاي

الحمد لله الازلي بذاته القديم بصفاته الفرد الصمد بدلالة اياته حمد من يعجز عن ادراك حقيقته من مخلوقاته والصلاة على سيد الخلق محمد المبعوث لتعريف الحكم ببيناته وعلى اله واصحابه القايمين بنصرته في جميع اوقاته وبعد فيقول الفقير الى الله تعالى الحسن بن ابي بكر القدسي الحنفي عامله الله بلطفه الخفي ان الشيخ الامام العلامة ابا المعين النسفي لما كان كتابه الموسوم ببحر الكلام وهو كاسمه مشتمل على القواعد والادلة والاحكام من المنقول والمعقول بما ينفع الانام مفتقرا الى شرح يوضح مشكلاته ويكشف خفياته شرحته بما يوصل الى المقصود من طلباته وسميته غاية المرام في شرح بحر الكلام واسال الله ان ينفع به كما نفع باصله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان البحث في الشي لما كان مسبوقا بتصوره فلا بد من تقديم ما يفيد ذلك وهو معرفة موضوعه اذ به تتميز ماهيته عن غيره وبيان ماهيته وغايته وهي الفايدة المطلوبة منه فاذا علم هذا فنقول ماهية كل علم ما يصطلح عليه اهل ذلك العلم فماهية علم الكلام ما يبحث فيه عن ذات الباري وصفاته وعن احوال الممكنات في المبدا والمعاد على القانون الاسلامي فقولنا علم جنس يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته يخرج العلم غير الالهي وقولنا على قانون الاسلام يخرج العلم الالهي على قانون الفلسفة والمراد بقانون الاسلام ما يكون على وفق الكتاب والسنة والاجماع والمعقول الذي يوافقها وقيل في تعريفه ايضا علم يبحث فيه عن العقايد من حيث صحتها وفسادها وموضوعه ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية لان تمايز العلوم بتمايز موضوعاتها ومسايله هي العوارض والاحوال المبحوث عنها وغايته معرفة الله تعالى وصفاته التي هي سبب السعادة القصوى ويسمى هذا العلم بالكلام وهو علم التوحيد والصفات لان مباحثه اكثر نزاعا اولانه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات اولان الواجب على الانسان معرفة الكلام ثم خصتهما

هذا

هذا النوع لم يطلق على غيره تمييزا له عن غيره اولانه انما يتحقق بالمباحثة وادارة الكلام من الجانبين اولانه اكثر العلوم خلافا فيفتقر الى الكلام مع المخالفين والرد عليهم اولانه لقوة ادلته صار كانه الكلام دون ما عداه وهذا اوان الشروع في كلام المصنف فنقول قال اعلموا اني اعتقد معرفة الله والتوحيد اقول كان الاولى ان يقول اعتقد العلم بالله الا انه حاول التنبيه على ان المراد بالمعرفة العلم لا كما اصطلح عليه قوم من تخصيص العلم بالمركبات او الكليات والمعرفة بالبسايط والجزيئات وقوله اعلموا خطاب لكل من يتاتى منه العلم والاعتقاد هو الحكم بالقلب على الشي بانه لا يكون الا كذا والله اسم لواجب الوجود وقوله والتوحيد اي واعتقد ان الله واحد وانما بدا بذكر اعتقاده معرفة الله تعالى لانه الواجب على المكلف اولا معرفة الله تعالى وقيل الواجب اولا النظر المفيد للمعرفة وقيل القصد الى النظر والخلاف قيل لفظي لانه ان اراد بالواجب اولا ما يكون مقصودا بالذات فلا شك انه المعرفة وان اريد به اول الواجبات كيف ما كان فلا شك انه القصد وان اريد به السبب المفيد لما هو المقصود بالذات فلا شك انه النظر المفيد للمعرفة ثم النظر قيل واجب سمعا وهو مذهب الاشعري وقيل عقلا وهو مذهب اصحابنا والمعتزلة واستدل من قال بوجوبه سمعا بقوله تعالى وما كنا معذبين الاية وبقوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل واجيب بانهما محمولان على ترك الشرايع ولا نسلم انه يلزم من ترك الواجب التعذيب على تقدير الارسال لجواز العفو والشفاعة قال واقول بان الله تعالى واحد فرد ازلي صمد اقول بين انه يعتقد ان لله تعالى صفات ثبوتية وسلبية واشار الى بعض الثبوتية بقوله ان الله واحد والمراد من الوحدة الوحدة الذاتية وهي التي تمنع نفس تصور مفهومها عن الشركة لا النوعية والجنسية فرد وصفه بالفردية لنفي ما عدا الوحدة الشخصية وفيه رد على مدعي تعدد الالهة كالثنوية والملكانية قديم وصفه بالقدم اذ الفردية لا تستلزم القدم اذ لو لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة ولو كان حادثا لافتقر الى محدث وكذا الثاني والثالث فيتسلسل وهو باطل ثم اعلم ان القديم ما لا اول لوجوده وقيل ما لم يسبق بالعدم وقيل ما لم يسبق بالغير ازلي اي بحسب الذات لان

القديم اما ذاتي كتقدمه تعالى او زماني كامس على اليوم او اضافي كالاب بالنسبة الى الابن صمد اي سيد وقيل مقصود في الحوائج وقيل الذي يطعم ولا يطعم وقيل الذي لا مثل له **قال** لا شريك له ولا ضد له ولا ند له **اقول** اشار الى بعض الصفات السلبية فقال لا شريك له لانه لو كان له شريك لزم التعدد لقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا والا في الاية بمعنى غير جعلت عليه في الصفة لتدل على التوحيد ووجه الاستدلال بالمعقول انه لو امكن الهان لامكن بينهما تمانع بان يريد احدهما حركة والاخر سكونا فاما ان يحصلا فيجتمع الضدان وهو محال او لا يحصلا او لا يحصل احدهما فيلزم العجز وهو امارة الحدوث فالتعدد مستلزم لامكان التمانع المستلزم للمحال ولا ضد له لانه لو كان له ضد لزم اجتماع الضدين وهو محال ولا ند له اي لا شبيه له لقوله تعالى ليس كمثله شي **قال** لم يزل احدا فردا صمدا وترا ولا يزال كذلك ابدا **اقول** اشار بقوله لم يزل الخ الى ان هذه الصفات الثبوتية لا ابتداء لازليتها ولا نهاية **قال** وهو الكامل في ذاته الازلي بصفاته المنزه عن النقصان **اقول** وصفه بالكمال لان النقصان من صفات المخلوقات وهو منزه عنها وقوله الازلي بصفاته للرد على الاشعري في ان صفات الفعل حادثة وعلى الكرامية بان الصفات كلها حادثة ذاتية كانت او فعلية وهو مذهب باطل لاستحالة قيام الحادث بالقديم **قال** العالم الغالب بلا نسيان **اقول** هذان من الصفات الذاتية التي يوصف بهما لا بضدهما لان ضدهما نقص والله منزه عنه وقوله بلا نسيان اي لا يطرا على علمه نسيان كالمخلوقين **قال** لم يزل كاينا قبل خلقه المكان وقبل خلقه الوقت والزمان **اقول** لم يزل الخ اشارة الى انه تعالى ليس بزماني ولا مكاني وهما من الصفات السلبية اذ لو كان زمانيا او مكانيا لما تصور وجوده بدونهما اذ المعنى من كون الشي زمانيا او مكانيا ان يكون وجوده فيه ولا يتصور وجوده بدونه لكن التالي باطل لانه تعالى كان قبل خلقهما باتفاق العقلا **قال** ثم انه خلق العرش وهو مستغن عن العرش وليس العرش له بمستقر ولا بمكان **اقول** انه خلق العرش اي بعد ان كان في الازل للاجماع منا ومن الخصوم على انه تعالى كان ولا مكان قوله وهو مستغن عن العرش لان الاستغنا عن الغير وعدم

الحصول

الحصول فيه من صفات الكمال لبعده عن مشابهة الممكنات والمحدثات ولانه لو لم يكن مستغنيا لكان محتاجا والاحتياج من امارات الحدوث والنقص تعالى الله عن ذلك قوله وليس العرش بمستقر له ولا بمكان ذكره للرد على المجسمة الرافضة والكرامية الذين يزعمون ان الله تعالى متمكن مستقر على العرش وجه الرد عليهم من وجوه الاول لو كان متمكنا لزم المشابهة بينه وبين المخلوقين الثاني لو كان متمكنا لكان متناهيا محدودا والتالي باطل فيهما الثالث الاجماع منا ومن الخصوم انه كان ولا مكان فنعلم يقينا انه ليس متمكنا في الازل لاستحالة التمكن في القدم والجواب عما استدلوا به نخ التمكن من قوله الرحمن على العرش استوى انه من قبيل المتشابه او بمعنى استولى وحمله على الاستيلا اولى من غيره من التاويلات لما فيه من التمدح وخص العرش بالذكر وان كان مستوليا على جميع الاشيا لانه اعظم المخلوقات **قال** بل هو ممسك العرش والمكان وهو اعظم من ان يسعه المكان وهو فوق كل مكان **اقول** الله تعالى ممسك العرش والمكان بقدرته كيلا يسقط كما في قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا وما كان محتاجا الى الامساك فهو محدث والله تعالى مستغن عنه قوله وهو اعظم من ان يسعه المكان توبيخ لمن قال انه يحل بالعرش كما في الاثر ورد ان الله لا تسعه السموات والارض فكيف يسعه العرش قوله وهو فوق كل مكان لانه اذا كان [illegible] يكون في جهة لا يتحيز لان التحيز من صفات المحدثين والله منزه عنها ولانه لو تحيز فاما ان يكون في الازل فيلزم قدم الحيز او لا يكون فيكون محلا للحوادث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **قال** علم ما يكون قبل ان يكون وما لا يكون ان لو كان كيف يكون **اقول** اي علم ما وجد قبل وجوده وعلم ما لم يوجد اي المعدوم ان لو قدر وجوده كيف يوجد اي على اي حالة يوجد بعلم واحد وهو مذهب اهل السنة والمعتزلة وذهب فرقة من المعتزلة منهم ابو الحسين البصري الى ان العلم بالشي انه سيوجد ليس عين العلم بوجوده لكنه الشي لان حقيقة العلم بانه سيقع مغايرة لحقيقة العلم بانه وقع ضرورة ان حقيقة سيقع مغايرة لحقيقة وقع ثم هذه الفرقة اختلفوا فقال ابو الحسين البصري ان ذاته توجب العلم بوجود ذلك الشي عند وجوده وتوجب العلم بزواله عند زواله وانكر الباقون من هذه الفرقة ذلك وقالوا ان التغير

في ذاته وصفاته الحقيقية محال بل التغير انما هو حاصل في اضافة العلم فان العلم صفة
واحدة وله تعلق واضافة بالشي قبل وجوده فاذا وجد ذلك التعلق وحصل
تعلق اخر انعدم ذلك التعلق بعد وجوده فالتغير انما هو في التعلقات والاضافات
دون اصل الصفة قال قد سبق علمه بالاشيا قبل كونها اقول هذا
رد على الجهمية في قولهم ان الله تعالى لا يعلم الشي قبل وجوده لنا لو لم يكن علمه
سابقا في الازل لكان حادثا فيلزم ان يكون ناقصا في الازل كاملا فيما لا يزال والنقص
على الله محال ولانه لو كان حادثا لزم ان يكون واجب الوجود ممكنا لافتقاره الى
غيره في اتصافه بهذه الصفة لكن التالي باطل فالمقدم مثله قال ولا يكون
شي في ملكه الا بعلمه اقول العلم صفة ازلية تنكشف به المعلومات عند
تعلقها به فعلمه تعالى شامل لجميع المعلومات كليا كان او جزئيا متغيرا او غير
متغير موجودا او معدوما متناهيا او غير متناه غايبا او حاضرا اذا تقرر هذا
فنقول ذهب اهل السنة وكثير من المعتزلة الى ان الله تعالى يعلم جميع الممكنات
فلا يكون في ملكه شي الا وهو بعلمه وذهب الفلاسفة الى انه لا يعلم الجزئيات
المتغيرة لانه اذا علم كون زيد جالسا في الدار فان خرج منها فان بقي العلم الاول
كان جهلا وان لم يبق لزم التغير وهو على الله محال وذهب الدهرية الى انه لا يعلم ذاته
واستدل اهل السنة بوجوه الاول بعموم قوله تعالى ان الله بكل شي عليم والثاني
ان الله تعالى حي والحي يصح بان يعلم كل واحد واحد من المعلومات والعلم به ضروري
ثم الموجب بكونه عالما بالبعض اما ذاته او نفس تلك الصفة لا ثالث وحينيذ
يتعين ان يكون المقتضي للعلم بالبعض مقتض للعلم بالكل والا لزم الترجيح من غير
مرجح والثالث انه محدث لابدان الحيوانات ومحدثها يجب ان يكون عالما بها وذلك
يدل على كونه عالما بالجزئيات والرابع ان العلم بكل المعلومات كمال وهو اللايق به
تعالى والخامس ان كل ما هو موجود من الجزئيات معلول واجب الوجود اما بغير واسطة
كما هو مذهب اهل الحق او بواسطة كما هو مذهب اهل الباطل والعلم بالعلة
يوجب العلم بالمعلول فوجب من العلم بذاته كونه عالما بالجزئيات واجلى من
هذه الادلة ان يقال الفطرة الاسلامية كما تشهد بوجود الصانع تشهد بوجود

ذاته

ذاته وباحاطة علمه بالجزئيات فانا نرى الصديق والزنديق والموحد والملحد
اذا اصابتهم شدة يتضرعون اليه سبحانه ويسالونه النجاة فلو لم يكن العلم بكونه
عالما بالجزئيات مركوزا في الفطرة لما كان الامر كذلك قال وارادته ومشيته اقول
ولا يكون شي في ملكه الا بارادته ومشيته اعلم ان الارادة والمشية مترادفتان
وقيل الارادة مرادفة للعلم وقيل صفة زايدة عليه وقيل الارادة علمه بما في العلم
من المصلحة الداعية الى الايجاد وقال الكعبي هي في افعاله علمه بها وفي افعال
الغير الامر بها وانما جمع المصنف بينهما للرد على من زعم ان المشية قديمة
والارادة حادثة قايمة بذاته وعلى الكعبي والارادة صفة في الحي توجب
تخصيص احد المقدورين بالوقوع في وقت دون وقت مع استوا نسبة القدرة
الى الكل وقيل صفة تقتضي ترجيح احد الجايزين فاذا عرفت هذا فنقول
ذهب اهل السنة الى ان جميع الممكنات بتخصيص وقوعها بوقت دون وقت
بارادة الله تعالى وقالت الفلاسفة انه موجب بالذات لا فاعل بالارادة والاختيار
وهو باطل للزوم قدم الحادثات ضرورة امتناع تخلف المعلول عن العلة وقالت
النجارية انه موجب بذاته لا بصفته وقال بعض المعتزلة انه مريد بارادة حادثة
لا في محل وهو باطل لاستحالة قيام الصفة بنفسها وقالت الكرامية انه مريد بارادة
حادثة في ذاته وهو باطل لامتناع قيام الحادث به واتفق المعتزلة على ان الله لا يريد
الشرور والقبايح حتى حكي ان القاضي عبد الجبار دخل على الصاحب بن عباد
فوجد ابا اسحاق على الفور سبحان من لا يجري في ملكه الا ما يشا واعلم ان الارادة عند
اهل السنة تلازم العلم لا الامر فما علم وقوعه فقد اراده لكن الارادة عندهم ليست
بمخصصة للحدوث وعند اهل السنة مخصصة لنا على ان الارادة مخصصة للحدوث
اجماع السلف على صحة قوله عليه الصلاة والسلام ما شا الله كان وما لم يشا لم يكن ولانها
لو لم تكن مخصصة لكان ما يريده لا يقع وما لا يريده يقع وهو قدح في كمال عزته
تعالى عن ذلك والدليل على ان الامر يوجد بدون الارادة ان الله امر الكفار بالايمان
ولم يرد منهم الايمان لعلمه انهم لا يومنون فلا يوجد الايمان منهم والا يلزم انقلاب
علمه جهلا وهو محال فان قيل ما الفايدة في الامر بالايمان مع العلم بانهم لا يومنون

الاسفرايني عنده فقال سبحان من تنزه عن الفحشاء فقال ابو اسحاق م